

اقتصاد

مقال

أمين صندوق جمعية مصارف لبنان:
الدولة بلعت ديناً بـ 120 مليار دولار

لا يمر يوم في لبنان الا يحضر مطلب اقرار قانون كابتال كونترول الذي ينطق به المسؤولون على الدوام، حتى صموا اذان اللبنانيين وواقعهم في الضياع والتضليل، بحيث لم يعودوا قادرين على فهم الى ماذا يهدف وكيف يفيد؟ منذ انطلاق التداول به قبل سنة ونيف، والقانون لا يزال يترجح على حبال التجاذبات



أمين صندوق جمعية مصارف لبنان تنال الصباح.

أمين صندوق جمعية مصارف لبنان تنال الصباح اكد اهمية اقرار هذا القانون ولو جاء متأخراً، اذ لا مصلحة للمصارف في عدم اقراره بل تصر عليه. واعتبر في حوار مع "الامن العام" ان التقديرات بتحويل 7 او 8 مليارات دولار الى الخارج غير صحيحة اطلاقاً، مشيراً الى ان ما حوّل الى الخارج قد يقارب المليار دولار، بما فيها الاعتمادات والكفالات التجارية التي ابرمت عقودها من المستوردين.

■ في ظل اشتداد الخناق المالي والنقدي، بات مطلب اقرار مشروع قانون الكابتال كونترول ضرورة محلية، وشرطاً اساسياً يفرضه صندوق النقد الدولي. كيف تقرّ ذلك؟

□ ثمنت جمعية المصارف منذ بداية الازمة قانون الكابتال كونترول، وسعت الى اقراره مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري. هذا القانون يساعد المصارف على تفادي دعاوى المودعين عليها في الداخل وفي الخارج، فيصبح الواقع غير المقنون مقوناً. لا شك في ان هذا القانون ضروري، لان المصارف لم تعد تملك الدولار الطازج الا بكميات قليلة جداً، لتلبية شراء بعض الحاجات الضرورية. هنا نؤكد اهمية اقراره ولو جاء متأخراً، عملاً بالمثل القائل خير ان يأتي متأخراً من ان لا يأتي ابداً.

■ مشروع القانون درس في اللجان النيابية لكنه لم يدرج في جدول اعمال جلسات

■ من هو المستفيد من القانون في حال عدم اقراره؟
□ الفوضى وحدها هي التي تستفيد من عدم اقراره، ولا مصلحة للمصارف في عدم اقراره بل تصر عليه.

■ هناك تقديرات بتحويل ما بين 7 او 8 مليارات دولار الى الخارج، فاذا كان الامر صحيحاً لماذا الاصرار على قانون الكابتال كونترول؟

□ ان التقديرات بتحويل 7 او 8 مليارات دولار الى الخارج هي غير صحيحة اطلاقاً. اعتقد ان ما حول الى الخارج قد يقارب المليار دولار، بما فيها الاعتمادات والكفالات التجارية التي ابرمت عقودها من المستوردين، وموثقة من مصارف خارجية مراسلة، الامر الذي دفع بمصارفنا الى تسديدها منعا لفقدان ثقة تلك المصارف. للعلم، استمرت المصارف بعد تحركات 17 تشرين في اعطاء المودعين ما بين 500 و2000 دولار نقداً، لتسهيل معيشتهم وتسيير امورهم. تعتبر هذه العملية مثابة تحويلات خارجية، فضلاً عن تحويل نحو 15 مليون دولار الى الطلاب الموجودين في الخارج. تقدر كل هذه المبالغ بنحو مليار ونصف مليار دولار. كذلك ثمة احاديث عن وجود نحو 8 مليارات دولار في المنازل. هذه الارقام مضخمة، واعتقد انها لا تتعدى 3 مليارات دولار في حدها الاقصى.

■ يقال ان القانون يحمي المصارف من دعاوى المودعين التي تتعرض لها، ما مدى صحة هذا الكلام؟

□ طبعاً. لذلك نحن مع اصدار القانون، علماً ان الكابتال كونترول يطبق واقعياً على الارض، مع انه لم يصدر بقانون لانه يحمي المصارف ويضع النقاط على الحروف للجميع. لذا نحن نرحب به وباقراره.

■ اعلن رئيس جمعية المصارف منذ مدة ان لا لزوم لقانون الكابتال كونترول. ما رأيك في هذا القول؟

كابيتال كونترول بين شاقوذي
المصالح وجنى العمر

لو كانت في لبنان ارادة سياسية لا تنزع الى المصالح الشخصية لاربابها قبل المصلحة العامة للشعب والاقتصاد، لكان قانون كابتال كونترول قيد التنفيذ قبل اكثر من سنة. منذ خريف العام الماضي وحتى تاريخه، كان الحديث عن هذا القانون بعدما وضع مشروعه يطفو ويغرق في موجات المد والجزر لمواقف المسؤولين على كل مستوياتهم، وكانوا يهدفون في الاساس الى تفشيل اقراره بعدما آمنوا مستقبل مدخراتهم، مطلقين الذرائع وابرزها ان القانون يتعارض مع النظام الاقتصادي الحر، او ان هذا القانون يحمي المصارف من الملاحقة القانونية، علماً ان دولا اخرى تعرضت لمثل ازمة لبنان فاعتمدت هذا القانون وتمكنت من النجاح في استعادة ثقة الداخل والخارج، مثل اليونان وقبرص والبريتين.

اليوم، وعلى الرغم من التأخير في اقراره، وخروج مبالغ كبيرة من القطاع المصرفي، اما لحظوة او استنساباً، يصير خبراء على ان القانون لا يزال يشكل حاجة وحماية لما تبقى من ودائع. اكثر من ذلك، هو بند اساس يندرج في جدول المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة الانقاذ والدعم. لماذا هو شرط؟

لان القانون اضافة الى وظيفته المتمثلة بمعاملة المودعين سواسية وتنظيم عملية التحويل بحسب الحاجات، وتفادي المصارف الدعاوى من المودعين، يشكل ضبطاً لحركة الاموال، بحيث يطمئن الجهات المانحة الى ضمان عدم خروج اي مساعدات مالية قد تقدمها.

في المقابل، يرى خبراء ان لا امكان لتنفيذ قانون كابتال كونترول حتى في حال اقر، اذا لم توفر فرص توحيد سعر صرف الدولار الذي لا يزال يتوزع على ثلاث منصات رسمية وسوداء، مع الاخذ في الاعتبار ان قطاع الاستهلاك والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص تعتمد على سعر السوق السوداء، اي ثلاثة اضعاف سعر المنصة الرسمية، وضعف السعر الرسمي الاصيل اي 1500، من دون ان ننسى تفاعل المودع مع هذا الوضع الذي يفضل ان يخسر ما بين 30 الى 40 في المئة من قيمة سحباته للحصول على الدولار نقداً. وهو امر يعود بالخسارة الحتمية على المودعين، وبلغته اوضح يشكل ما يسمى HAIR CUT.

الى ذلك، في ضوء كل ما يقال عن ان القانون لا يزال يشكل حاجة، فان خبراء يرون ان لا امكان لتنفيذ الكابتال كونترول في حال اقراره وصدوره، من دون ان تواكب خطة انقاذية عملية. كما لم يغفل خبراء ان اقرار هذا القانون في وجود السرية المصرفية لن يؤدي الغرض منه، لانها تمثل غطاء الحماية لحسابات النافذين والمصرفيين.

في المحصلة، لا يزال مشروع القانون في صيغته المعدلة معروضا على مشرحة اللجان النيابية، مثله مثل قوانين كثيرة لن تجد سبيلاً الى الاقرار والتنفيذ، ما لم تتنصل الطبقة السياسية من مصالحها.

نختم بسؤال: كيف يمكن بناء دولة، وما عدد السنوات التي نحتاج اليها لتنفيذ اي خطة اصلاحية تتطلب كما من القوانين التي يقرها مجلس النواب؟
نطرح هذا السؤال لأن التجارب في نقاشات هذه القوانين لا تشي بإمكان تحقيق الإصلاحات، اقله على المدى المنظور والمتوسط.

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

يتحركون، وودائعهم الموجودة في مصرف لبنان تستعمل لدعم السلع التي يهرب بعضها او يحتكر.

■ كيف تقرأ التعميم من الوجهة القانونية؟

□ يشكل التعميم بداية الهيكلة وليس نهايتها، كما اعلن مصرف لبنان بعد ان يلتزم الجميع مضمونه. في نهاية عام 2021 سيقوم البنك المركزي وضع كل مصرف لمعرفة حاجة كل واحد لزيادة رأس المال، من اجل الالتزام بقانون ومعطيات ومقاييس بازل - 3، علما ان الاوضاع لن تظهر بصورتها الجلية قبل ان تعرف المصارف حجم الخسائر التي ستكبدتها من عدم ايفاء الدولة اللبنانية ديونها التي لن تدفعها. هذه الخسائر هي التي ستأكل من رأس مالنا الموجود حاليا، وهي التي ستدفعنا الى زيادته مرة اخرى، بعيدا من التعميم 154. من الناحية القانونية، يحق لمصرف لبنان اصدار التعميم. اما بالنسبة الى قانونية الطلب من المودعين اعادة الاموال، فلا اعرف مدى صحتها. لكن لا نعرف كيف ستتم معالجتها من المصرف المركزي.

■ هل صحيح ان المودع فقد ايداعاته؟
□ لم يفقد المودع وديعته المالية، وفي استطاعته الحصول عليها عبر شيك مصرفي، لكن النقد الذي اودعه في المصرف انخفضت قيمته بنسبة الثلث. بما ان البلد يعيش واقعا مأزوما، انخفضت قيمة كل شيء وبتنا نعيش حالة من الهزال. عند انطلاقة ثورة 17 تشرين، كان كل دولار طازج يساوي دولارين محليين. اليوم اصبح يساوي 4 دولارات محلية. عندما اعلنت حكومة الرئيس حسان دياب التعثر عن الدفع كانت قيمة الدولار الفعلية الفيليرة. اذا استمر الجميع في عدم تحمل مسؤوليتهم، ستخفص قيمة الليرة في شكل دراماتيكي. المطلوب حكم سليم حتى تستقيم الامور، ونخرج من الدوامة التي نعيش فيها حاليا. ع.ش.

□ من المستغرب ان يصدر عن رئيس الجمعية مثل هذا التصريح، خصوصا وان اعضاء الجمعية هم مع اقرار القانون.

■ طلب البنك المركزي من خلال التعميم 154 الموجه الى المصارف، تكوين سيولة خارجية بنسبة 3% خالية من الالتزامات من الدولارات الطازجة المودعة لديها، وحث اصحاب المصارف والمعرضين سياسيا على اعادة كل منهم 30%، وكبار المودعين على اعادة 15%. ما هي نتائج هذه العملية التي استحدثت، وكيف تنظر اليها؟

□ التعميم 154 هو بداية لاعادة هيكلة القطاع المصرفي، وارى ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مستعجل اعادة الهيكلة. علما ان المصارف هي مثل غرفة في بناء يحترق، مهما سعيت الى اصلاح الغرفة ستحترق من جديد. تماشيا مع تنفيذ التعميم التزمت كل المصارف زيادة رأس المال بالنسبة المطلوبة وهي 20%. كذلك طلب ايداع 3% من العملات الاجنبية لدى المصارف المراسلة، مع انه طلب غير عادل. لكننا كمصرفيين نلتزم القانون، وقد امنها عدد من المصارف ولا يزال عدد آخر في طور تأمينها بنسب معينة. يدرس مصرف لبنان كل حالة على حدة، ويعطي كل مصرف مهلة زمنية لتأمينها بالكامل. علما اننا لا نقوم بعمليات مصرفية تؤمن لنا الدولارات الطازجة. بالنسبة الى المصرفيين، التزموا اعادة 30% من كل ما تم تحويله الى الخارج منذ منتصف عام 2017 حتى منتصف عام 2020، وفق ما يطلبه التعميم.

□ التعميم 154 هو بداية لاعادة هيكلة القطاع المصرفي، وارى ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مستعجل اعادة الهيكلة. علما ان المصارف هي مثل غرفة في بناء يحترق، مهما سعيت الى اصلاح الغرفة ستحترق من جديد. تماشيا مع تنفيذ التعميم التزمت كل المصارف زيادة رأس المال بالنسبة المطلوبة وهي 20%. كذلك طلب ايداع 3% من العملات الاجنبية لدى المصارف المراسلة، مع انه طلب غير عادل. لكننا كمصرفيين نلتزم القانون، وقد امنها عدد من المصارف ولا يزال عدد آخر في طور تأمينها بنسب معينة. يدرس مصرف لبنان كل حالة على حدة، ويعطي كل مصرف مهلة زمنية لتأمينها بالكامل. علما اننا لا نقوم بعمليات مصرفية تؤمن لنا الدولارات الطازجة. بالنسبة الى المصرفيين، التزموا اعادة 30% من كل ما تم تحويله الى الخارج منذ منتصف عام 2017 حتى منتصف عام 2020، وفق ما يطلبه التعميم.

اليوم. كما تم بلع 120 مليار دولار، سيتم ابتلاع الاموال التي ستزاد على رأس المال، على الرغم من ان التعميم يسمح بابقاء نسبة 3% في الخارج. لكن ما تتخوف منه المصارف هو اصدار تعاميم وقوانين اخرى، مثل القانون الطالب الذي يقضي الى تحويل 10 الاف دولار لكل طالب في الخارج من دون ان يكون لديه او لاهله حساب مصرفي، وعلى اساس سعر صرف 1500 ليرة للدولار، ما يعني ان هذا الدولار مدعوم. فكيف يمكن مجلس النواب اصدار قانون يسمح بالدعم على حساب غيره؟ لا يمكن الطلب من القطاع الخاص الدعم بقانون رسمي. من يريد الدعم عليه هو القيام به، كما يحصل بالنسبة الى دعم المحروقات والمواد الاساسية، الاستهلاكية والدوائية، ويذهب بعضها لمصلحة المهريين الى خارج البلاد على ما يقال وينشر من تقارير. كان من واجب وزارة الاقتصاد ضبط هذا الدعم الذي يصل الى نحو نصف مليون دولار شهريا. لا يمكن تحصيل القطاع المصرفي في ظل السياسة نفسها التي كانت معتمدة وساهمت في تخريب القطاع، على ان يتم استعمال اموال المودعين اخيرا للدعم.

■ هل تخاف على اموال المودعين؟
□ طبعا. لقد تعرضت المصارف الى عمليات تهديد وتكسير وحريق من اصحاب الودائع. لكن اين هم اليوم لا



الديريّة العامّة
للأمن العام